دراسة الجدوى الاقتصادية لتأسيس
الجمعية التعاونية (أنعام) للثروه الحيوانيه بالمدينة المنورة

مقدمة الى

طالبي تأسيس
الجمعية التعاونية (أنعام) للثروه الحيوانيه بالمدينة المنورة

تحت التأسيس

الأستاذ / طلال بن محمد بن سمان الغربي

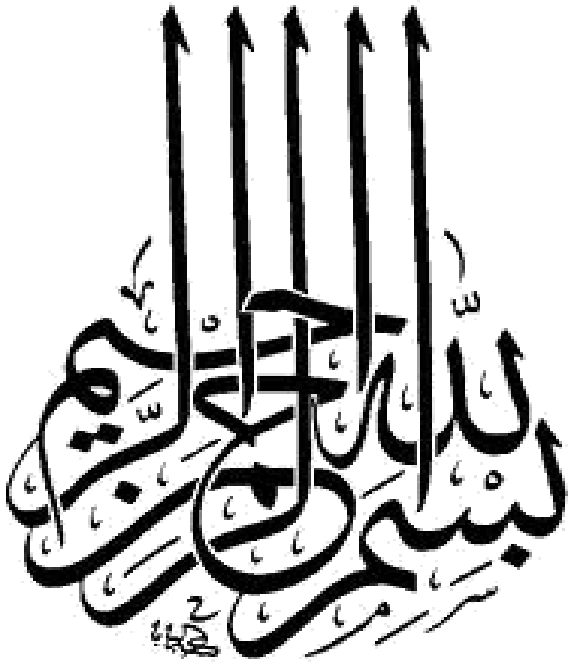

الصفحة ٢

فهرس الدراسة

الموضوع	الصفحة
القسم الأول	
تمهيد	٤
القيم والمبادئ التعاونية	٥-٦
السند النظامي لأنشاء الجمعيات التعاونية	٧
إحصائية الجمعيات التعاونية حسب النوع والمنطقة الادارية بالمملكة	
نبذه عن الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية بمنطقة المدينة المنورة – تحت التاسيس	٨-١١
القسم الثاني : الملخص التنفيذي للدراسة	
وصف المشروع	١٣
نبذه عامة	
أهم المؤشرات الاقتصادية	١٤-١٥
ملخص المشروع	١٦
القسم الثالث : تمهيد الدراسة	
التمهيد	١٨
الفجوة العلفية بالمملكة العربية السعودية	١٩-٢٣
القسم الرابع : دراسات الجدوى الاقتصادية	
دراسة الجدوي السوقية	٢٥
دراسة الجدوى الفنية	٢٦-٢٧
الدراسة الإدارية والتنظيمية للمشروع	٢٧
دراسة الجدوى البيئية للمشروع	٢٨
دراسة الجدوى المالية للمشروع	٢٩-٣٢
القسم الخامس : أسس ومعايير اعدادالدراسة	
مصادر وطرق جمع البيانات وتحليلها	
المعايير التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار	٣٤
الآثار غير المالية (الاثار الاجتماعية للمشروع)	
القسم السادس : النتائج والتوصيات	
أهمية الدراسة	٣٥-٣٧
النتائج	٣٨
التوصيات	٣٩

القسم الأول

١/١ تمهيد.....

تعد الجمعيات التعاونية من قنوات التعاون التي حث الاسلام عليها وأمر بها. وفي العصر الحاضر تحقق التعاونيات التنمية المستدامة للجميع من أجل مستقبل مستدام. وحظيت بالاعتراف الدولي والنموذج المفضل من قبل الناس للنمو والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى المستوى العالمي تنتشر في أكثر من ١٠٠ بلد ويصل عدد أعضائها حوالي ١٠٠٠ مليون عضوا، وتؤمن حوالي ١٠٠ مليون فرصة عمل. وتشير إحصائيات الاتحاد التعاوني العربي إلى وجود ٤٠ ألف تعاونية تضم في عضويتها أكثر من (١٦) مليون عضو تعاوني في مختلف أنواع التعاون.

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التعاونية بأنها "هي رابطة مستقلة بذاتها تتكون من أشخاص يتحدون بمحض إرادتهم من أجل الوفاء باحتياجاتهم وتطلعاتهم المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مؤسسة يشتركون في ملكيتها وتدار إدارة ديمقراطية. " وبحسب الاتحاد التعاوني الدولي فالتعاونية "جمعية مستقلة لأشخاص يتحدون طوعاً لتلبية احتياجاتهم ومطامحهم المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةً عبر منشأة، مملوكة جماعياً ومدارة ديمقراطيا ."

ويعرفها النظام السعودي بأنها (كل جمعية يكونها افراد طبقا لأحكام النظام. بهدف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها سواء في نواحي (الإنتاج، أو الاستهلاك، أو التسويق ,أو الخدمات) باشتراك جهود الأعضاء متبعة في ذلك المبادئ التعاونية. ويشتمل اسم الجمعية على ما يدل على صفتها التعاونية ونوع عملها.

وتجمع التعريفات على أن الجمعية التعاونية (منشأة اقتصادية غير حكومية. لها كيان معنوي. واستقلال مالي. وجمعية عمومية مكونة من افراد طبيعيين او معنويين (١٢) وفق نظام اكتتاب تعاوني. ولكل عضو فيها صوت واحد. بغض النظر عما يملكه من رأسمال في التعاونية أي "رجل واحد صوت واحد". تدار ديمقراطيا. من مجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية. لها اهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية. (غير توزيع الأرباح فيما بينهم.) تحققها بأساليب تلتزم بالقيم والمبادئ التعاونية.

١/٢القيم التعاونية:

تستند التعاونيات على قيم الاعتماد على النفس، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة والتضامن. ووفقا للتقاليد التي أرساها مسسوا التعاونيات، فأعضاء التعاونيات يؤمنون بالقيم الأخلاقية للأمانة والصراحة والمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالآخرين.

١/٣المبادئ التعاونية خطوط مرشدة يمكن عن طريقها وضع القيم موضع التطبيق:

المبدأ الأول: العضوية الاختيارية المفتوحة

التعاونيات منظمات إختيارية، تسمح بإنضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع إمكانياتهم في خدمة الجمعية، وقبول مسؤوليات العضوية دون أية تفرقة سواء في الجنس - رجل أو امرأة - أو في المركز الاجتماعي، أو المعتقدات السياسية والدينية.

المبدأ الثاني: ديمقراطية الأعضاء الإدارية والرقابية

التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها وير اقبها أعضاؤها، وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات و اتخاذ القرارات. ويتم مساءلة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء. وللأعضاء في الجمعيات التعاونية حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد) ويتم تنظيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية.

المبدأ الثالث: المشاركة الاقتصادية للأعضاء

يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية، وفي رأس مال تعا ونياتهم، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية مشتركة. ويحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا به بموجب شروط العضوية، ويخصص الأعضاء فو ائض عن طريق تكوين احتياطات للأغراض الآتية: تنمية جمعيتهم التعاونية، ويكون جانب من هذه الفو ائض غير قابل للتقسيم، وجانب كعائد للأعضاء بتناسب مع معاملاتهم، وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النشاط الذي يو افق عليه الأعضاء.

المبدأ الر ابع: الشخصية الذاتية المستقلة

التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون الذاتي ورقابة الأعضاء. وفي حالة اجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى، بما فيها الحكومات، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية، فإنها تراعي الاشتراطات التي تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها.

المبدأ الخامس: التعليم والتدريب والمعلومات

تتولى التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها، والممثلين المنتخبين، والمديرين، والموظفين لكي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم. كما تقوم التعاونيات بإحاطة الرأي العام بطبيعة وفو ائد التعاونيات للشباب، وقادة الرأي.

المبدأ السادس: التعاون بين التعاونيات

تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعاليات، بالإضافة إلى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلها معا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

المبدأ السابع: الاهتمام بشؤون المجتمع

تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يو افق عليها

١/٤الحركة التعاونية في المملكة:

بدأت الحركة التعاونية في المملكة عام ١٣٨٢هـ بقيام أول جمعية تعاونية بالدرعية بعد صدورنظام الجمعيات التعاونية رقم ٢٦ بتاريخ ١٣٨٢/٦/٢٥هـ وأستمر العمل بهذا النظام حتى عام ١٤٢٩هـ حيث صدر النظام المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ في ١٤٢٩/٣/٩هـ مشجعاً للاستمرار والتوسع في هذا المجال أعقبه صدور اللائحة التنفيذية له بالقرار الوزاري رقم ٥٣٠٦٨ وتاريخ ١٤٢٩/٦/١٠هـ وتتوزع التعاونيات بالمملكة من حيث صفتها والاغراض التي تتكون من اجلها في (٥) مجموعات. تتخذ شكل النشاط التجاري لكن ليس الهدف الربح بالدرجة الأولى، بل التعاون وتحقيق أهداف تعاونية مشتركة. وهي:

- الجمعيات التعاونية الإنتاجية

وهي جمعيات يؤسسها أعضاء بصفتهم منتجين ونشاطهم الأساسي انتاج سلعة استهلاكية أولية او اساسية (زراعيين أو صناعيين أو حرفيين او تقنيين) كتصميم المنصات الإلكترونية والتطبيقات المحكومة بشكل تعاوني أو تطبيق جوال.

- الجمعيات التعاونية التسويقية

وهي جمعيات يؤسسها أعضاء بهدف ردم الفجوة بين المنتجين للسلع والخدمات والمستفيدين منها وبطريقة تضيف ميزة يحتاجها المستفيد ويرضى بها الطرفان

- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

وهي جمعيات يؤسسها اعضاء تجمعهم مصلحة مشتركة بصفتهم مستهلكين بهدف شراء السلع والمواد وبيعها للأعضاء بأسعار معتدلة بالزمان والمكان المناسبين وبمواصفات جيدة

- الجمعيات التعاونية الخدمية.

وهي جمعيات يؤسسها اعضاء تجمعهم صفة تقديم الخدمات لأعضائها والمستفيدين من خدماتها وأهمها:
الجمعيات التعاونية السكنية - الجمعيات التعاونية للادخار - الجمعيات التعاونية للتأمين - الجمعيات التعاونية للتسليف - الجمعيات التعاونية للتدريب والدراسات الاستشارية - والجمعية التعاونية للخدمات والاستشارات القانونية

- الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض

وهي جمعيات تعاونية تمارس نشاطات متنوعة (استهلاكية وخدمية و إنتاجية وتسويقية

١/٥السند النظامي لإنشاء الجمعية التعاونية الصحية وقاية بالمدينة المنورة :

أدوات إصدار النظام:

١-قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ وتاريخ ١٤٢٩/٣/٩ المتوج بالمرسوم الملكي رقم م/١٤بتاريخ ١٤٢٩/٣/١٠
٢-اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات التعاونية ا بالقرار الوزاري رقم ٥٣٠٦٨ بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٤٢٩

جدول يوضح الجمعيات التعاونية بالمملكة حسب النوع والمنطقة (٢٠١٩)

نوع الجمعية / المنطقة	زراعية	متعددة الأغراض	استهلاكية	مهنية	تسويقية	صيادي اسماك	خدمات	الإجمالي
الرياض	٤	٠	٢	٠	٠	١١	٣٦	٥٣
مكة المكرمة	١	٣	٠	٠	٢	٧	١٦	٢٩
المدينة المنورة	٤	١	٠	٠	١	٥	١٣	٢٤
القصيم	١	٠	٠	٠	١	٨	١١	٢١
الشرقية	٠	١	٠	١	١	٣	١٦	٢٢
عسير	٠	١	٠	٠	١	٧	٢٩	٣٨
تبوك	٠	١	٠	٠	٠	١	٢	٤
حائل	١	٠	٠	٠	٠	٦	١٧	٢٤
الحدود الشمالية	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٣
جازان	٠	١	٠	٠	١	٥	٣	١٠
نجران	٠	٠	٠	٠	٠	١	٨	٩
الباحة	٠	٠	٠	٠	٢	٣	٣	٨
الجوف	٠	٠	٠	٠	٠	٢	-	٢
المجموع	١١	٨	٢	٢	٩	٦٠	١٥٥	٢٤٧

٢ نبذه عن الجمعية التعاونية للثروة الحيو انية بالمدينة المنورة – تحت التاسيس

- نظراً لما تتميز به منطقة المدينة المنورة بتوفر الثروة الحيو انية بكافة أشكالها و افتقارها لجمعيات تهتم بها فقد سعى طالبي التأسيس لتأسيس جمعية تعاونية تعنى بالثروة الحيو انية بالمنطقة وتذليل الصعوبات والعو ائق التي تواجه هذا القطاع بدءًا بدراسة جدوى الاستثمارو انتهاءً بالتسويق ومن المتوقع أن تساهم في تنمية المجتمع المدني وتحسين مستوى الأعضاء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في مجال الثروة الحيو انية.
- الرؤية : تساعدهم وغيرهم من المربين في توفير الخدمات جمعية تعاونية للثروة الحيو انية متميزة على الصعيد الوطني.
- الرسالة : توفير مقومات تنمية الثروة الحيو انية بمنطقة المدينة المنورة .
- المبادئ التي ستقوم عليها الجمعية

  - ✓ جمعية تعاونية اجتماعية تنموية اقتصادية لا تهدف للربح المالي كهدف أساسي.
  - ✓ تستهدف بالدرجة الأولي صغار-المُربين والمُستثمرين- في مجال الثروة الحيو انية .
  - ✓ مجالها الثروة الحيو انية وكل ما يتعلق بها ويصب في خدمتها.
  - ✓ السعي لخدمة مدينة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأهلها والثروة الحيو انية فيها بحدود اختصاصها وأعمالها.
  - ✓ العضوية المفتوحة، فالجمعية من مصالح النفع العام وحق مشروع لكل من تنطبق عليه الشروط.
  - ✓ لا تقبل عضوية من له حق التصويت إذا كان غير مرتبط بمجالها ونطاقها.

- الغايات

  - ✓ رفع الأداء والجودة.
  - ✓ تخفيف الأعباء.
  - ✓ إيجاد التسويق والتصنيع.
  - ✓ تعزيز سلامة الغذاء.

- الأهداف:

١) تنمية وتنظيم الحركة التعاونية في مجال الثروة الحيو انية:

ويتم ذلك عن طريق عقد اللقاءات بين المربين ومثلائهم للتبادل الفكري والتجاري وتسهيل وصولهم إلى الجهات المختصة لتقديم الخدمات لهم.

٢) عمل قاعدة بيانات إلكترونية للأعضاء:

يؤمن أعضاء الجمعية أن كل عمل لا بد أن يبنى على أساس وأساس تقديم الخدمات للأعضاء هو معرفة ما لديهم من ثروة كماً ونوعاً ومعرفة مو اقعهم الجغر افية لتقديم الخدمات لهم بكل يسر وسهولة .

٣) ربط جميع ملاك ومربي الثروة الحيوانية ببعضهم:

تزخر المدينة المنورة بعدد كبير من المُلاك يمتلكون مشاريع صغيرة تعنى بتربية مختلف الكائنات الحية: إبل ، بقر ، خيل، ضأن ، ماعز، أرانب ، طيور بجميع أشكالها (دواجن حمام زينة - زاجل سباق – صقور ، نحل ... إلخ) واستراتيجية الجمعية هي إنشاء رابطة لكل تخصص مثلاً:

- ✓ رابطة ملاك الإبل.
- ✓ رابطة ملاك الخيل.
- ✓ رابطة ملاك الأغنام.
- ✓ رابطة ملاك مشاريع الدواجن.
- ✓ رابطة هواة الطيور المغردة والناطقة.
- ✓ رابطة هواة الصقور.
- ✓ ... إلخ.

ولكل رابطة عدد معين يمثلها أو لجان فرعية، والهدف من هذه الروابط هو التنسيق فيما بين الملاك والجمعية لتقديم الخدمات لهم وتنظيم المسابقات والمزادات والمعارض وفق برنامج زمني محدد وشروط مقننة وتفعيل ما فيه رقيهم ورقي وطنهم.

٤) إقامة الملتقيات المتخصصة في كل مجال من مجالات الثروة الحيوانية:

من خطط الجمعية إصدار برنامج زمني تعقد فيه لقاءات دورية بين ملاك الصنف الواحد بهدف تبادل الخبرات والمبيعات ويتوافق هذا البرنامج مع الوقت الذي تنشط فيه حركة الصنف المستهدف.

٥) تقديم الرعاية الصحية البيطرية:

بصفة أن مؤسسي الجمعية من ملاك الثروة الحيوانية فقد كانت أكثر معاناتهم الرعاية البيطرية فعلى الرغم مما تقدم حكومتنا الرشيدة من تسهيلات وخدمات في هذا الجانب إلا أن الأمر يحتاج إلى خط موازٍ لما تقوم به الجهات الحكومية من إقامة مختبرات خاصة ووحدات بيطرية متخصصة للإبل، والبقر، والماعز، والطيور الداجنة، والصقور .. إلخ. وتهدف الجمعية في خطتها المستقبلية إلى إقامة مجمع طبي بيطري يفي بمتطلبات مُربي الثروة الحيوانية ويغطي احتياجاتهم من الأدوية، إضافة إلى إيجاد مختبرات متخصصة للتحاليل المخبرية.

٦) توفير الأعلاف:

تشكل الأعلاف هاجساً مهما لمربي الثروة الحيوانية حيث تمثل ما مقداره ٨٠٪ من مصروفات المربي، وتتجه الجمعية في هذا الجانب إلى مسارين:

١/٦ فتح شراكات مع شركات الصوامع ومصانع الأعلاف الموثوقة لتوفير الأعلاف بجودة عالية وأسعار مناسبة.

٢/٦ إنشاء مصنع أعلاف يكون تحت إشراف خبراء في التركيبات الغذائية للمتخصصين والهواة مثل: خيل السباق، إبل السباق، حمام السباق، الأبقار الحلوبة، ماعز وضأن الإنتاج.

٧) توفير الخدمات:

دائماً ما يكون المربي بحاجة إلى خدمات معينة في وقت معين من العام مثل وقت جز الصوف والتظليف ورش المبيدات..إلخ وستقوم الجمعية بدورها ستوفر العمالة المدربين للقيام بمثل هذه الأعمال المؤقتة إضافة إلى الإشراف الدوري على أماكن التربية وتقديم المشورة والتوجيه والإرشاد للملاك.

٨) تسويق منتجات أعضاء الجمعية:

من خطط الجمعية إقامة معرض تسويق منتجات أعضاء الجمعية من لحوم وألبان ومشتقاتها وبيض ونحوها وفقاً للاشتراطات الصحية.

٩) إقامة وتنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات:

دائماً ما يسعى المربي أو الهاوي إلى تحسين السلالة التي يمتلكها سواءً كانت مخصصة للإنتاج أو للزينة أو السباقات والجمعية بدورها ستشجع هذا الجانب من خلال إقامة المعارض والأسواق والمنافسات وستمنح المتفوقين كل بحسب تخصصه الأوسمة والميداليات وشهادات الفوز وذلك لإثراء التنافس الشريف بين الملاك وفق استراتيجية التوجهات الإيجابية .

١٠) تنويع الاستثمارات المرتبطة بمجال الثروة الحيوانية:

تسعى الجمعية إلى توسيع دائرة الاستثمار من خلال استغلال الثروات المهدرة في المنطقة مثل التمر وجريد النخل والصوف والأسمدة .. إلخ.

١١) العمل على إنشاء بنك للأصول الوراثية ومركز للتلقيح الصناعي ونقل الأجنة.

١٢) إعداد ودعم الأبحاث والتجارب الخاصة بالثروة الحيوانية من خلال الربط بجهات الاختصاص والباحثين والمتخصصين.

١٣) إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة وتقديم الاستشارات للأعضاء والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

١٤) السعي لإقامة صندوق إقراض لأصحاب المشاريع الصغيرة من الأعضاء.

١٥) التنسيق بين الأعضاء والجهات المسؤولة لتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير في مجال الثروة الحيوانية.

١٦) إقامة شراكات تعاونية في مجال الثروة الحيوانية مع القطاعات الحكومية والأهلية والجمعيات الأخرى المعنية بالثروة الحيوانية داخل المملكة وخارجها .

١٧) الاهتمام بشريحة الشباب:

بهدف تنمية الحس الوطني لدى شريحة الشباب من خلال تشكيل وعي أعمق ببيئة المملكة العربية السعودية وتنوعها الاحيائي بتعريفهم بمفاهيم الثروة الحيوانية والحياة الفطرية من خلال الندوات، المعارض، النشرات.

- **نطاق العمل**

نطاق عمل الجمعية المدينة المنورة وضواحيها ويمكن التوسع في انشاء فروع أخرى بالمملكة فورتوفر المقدرة الالية وصدورنظام الجمعيات التعاونية الذي يمكن الجمعيات من فتح فروع لها في جميع مناطق المملكة .

- **المستفيدون من العضوية بالجمعية**

جميع المهتمين في مجال الثروة الحيو انية ومنهم:

١) مربو الثروة الحيو انية (الإبل ، الخيل ، الابقار ، الأغنام، الأرانب ، الطيور ، النحل ..الخ) ومنها الحيونات والطيور الأليفة والبرية والمفترسة والصقور.

٢) أصحاب المهن في مجال الثروة الحيو انية (بيطري، جزار، ناقل، مسوق لحوم، سمسار، منتج أعلاف ..إلخ).

٣) أصحاب التخصصات العلمية (تخصص البيطرة ، تخصص تربية الحيوان ..إلخ).

٤) هواة الثروة الحيو انية ممن عرفوا باهتمامهم وأعمالهم بذلك.

- **رأس المال التاسيسي:**

من المتوقع ان يكون رأس المال التاسيسي للجمعية ٢٠٠,٠٠٠ ريال وذلك في مرحلة التاسيس ومن المتوقع فور الأنتهاء من تأسيس الجمعية وفتح باب المساهمة للمربين ارتفاع رأمال الجمعية ليصل ليتجاوزالمليون ريال

- **المشاريع الافتتاحية:**

بناء على الدراسة الو افية لو اقع المربين بمنطقة المدينة المنورة وبالنظر الى رأس المالي التاسيس المتوقع فمن الأفضل أن تبدأ الجمعية بانشاء مشروع لبيع توفير الأعلاف لخدمة المربين حيث تعاني منطقة المدينة المنورة من ندرة الأمطار وقلة الحيازات الزراعية وعدم تو افر المراعي بالأضافة لقلة المشاريع المثيلة وهذه النقطة هي اكثر النقاط التي لوحظ اهتمام المؤسسين المربي بها على ان تكون المرحلة الأولى هي شراء الأعلاف المدعومة وإعادة بيعها على المربين

القسم الثاني

الملخص التنفيذي

١/٢ وصف المشروع

تهدف الدراسة الى تحديد الجدوى الاقتصادية الأولية لمشروع بيع وتسويق الاعلاف يوفر الاعلاف المدعومة للمربين بأسعار تعاونية لدعم المربين بالمدينة المنورة والقري والمراكز المحيطة بها والعمل على ايجاد حلول للمشاكل والعقبات التي تواجههم والتي من أبرزها عدم تو افر الاعلاف و افتقارها للمراعي الجيدة نظراً لصغر الحيازات الزراعية والمشروع هو عمل تجاري في قطاع الجملة والتجزئة بهدف عرض وبيع الأعلاف بمنطقة المدينة المنورة.

وحسب التقديرات الصادرة من الجهات والهيئات فإن حجم الفجوة في الأعلاف المركبة في المملكة بنحو مليون طن سنوياً، حيث أن إنتاج المصانع السعودية من الأعلاف المركبة لا يتجاوز ٥ ملايين طن من أجل ذلك ستحرص الجمعية على إيجاد حلول لمشكلة نقص الإعلاف من خلال تبنى توفير الأعلاف المدعومة وإعادة بيعها على منسوبيها بأسعار تعاونية مع محاولة إيجاد حلول بديلة من خلال توجيه المربين للاستفادة من مخلفات المزارع والعمل على استنبات الشعير المستنبت.

٢/٢ نبذه عامة عن المشروع

إشارة لتعميم صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رقم(٩٦٥٦٦) وتاريخ ١٩/ ٨/ ١٤٣٠ هـ المشار فيه لخطاب معالي وزير الزراعة رقم (٧٥٢٤) وتاريخ ١١ /٧/ ١٤٣٠ هـ بحث الجمعيات التعاونية الزراعية على تبني نشاط تسويق الأعلاف ضمن أنشطتها لتوفير الأعلاف لمربي المواشي بالأسعار المناسبة ورغبة من الجمعية في تخفيف المعاناة عن كاهل المربين فستقوم الجمعية بالتعاقد مع شركات المطاحن التي ستخصص حصص للجمعية كما يمكن للجمعية أن تقوم باستيراد الأعلاف من الخارج لسد الطلب المتزايد ومخاطبة مراكز الأبحاث لمحاولة إيجاد حلول بديلة تتناسب مع الظروف البيئية والمناخية المحيطة و إقامة ورش عمل وندوات لتوعية المربين بالطرق الحديثة لاستنبات الشعيروالاعتماد على مخلفات المزارع لسد حاجاتهم

وتقدر التكاليف الرأسمالية التقديرية للمشروع بمبلغ ريال سعودي ومعظمها في الإنشاءات والتجهيزات والمركبات وسيتم تمويل ما نسبته ١٠٠٪ من تكاليف المشروع عن طريق التمويل الذاتي وسيوفر المشروع فرص عمل مناسبة تتناسب وحجم الاستثمار وذلك لاعتماد المشروع على تسويق منتجاته على المربين المساهمين بالجمعية والمستفيدين من خدماتها المتوقع ان يتجاوزا أكثر من ٤٠٠٠ مربي .

٣/٢ أهم المؤشرات الاقتصادية

أ- نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي حيث أصبح النمو ٤,١١ % في عام ٢٠١٥، مقارنة مع نمو بنسبة ٣,٦٥ % في المئة في عام ٢٠١٤ ومشابه لمتوسط معدلات النمو في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

ويعزى النمو في الاقتصاد الوطني من خلال التحسينات الشاملة في معظم القطاعات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص؛ خدمات التمويل والتأمين والعقارات والأعمال التجارية، النقل والتخزين والاتصالات، المناجم والمحاجر، والتصنيع، وقطاعات الزراعة، والذي ساهم بنسبة ١,٨ نقطة مئوية) أو ٠,٧٥ % (لمعدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي) مما يعني تنوع مصادر النمو الاقتصادي في المملكة.

ب- معدل التضخم

انخفض معدل التضخم ٠,٣ في المئة في نوفمبر عام ٢٠١٥ عن الفترة المقارنة من عام ٢٠١٤ وبلغ متوسط معدل التضخم في المملكة عام ٢٠١٥ م ٢,٣

ج- تحليل السوق

تتباين العوامل المؤثرة على شراء منتجات الأعلاف في الأسواق المختلفة تبعا لطبيعة المشتري (المستهلك) في ذلك السوق الا أن دو افع الشراء تبقى متشابه لحد كبير بين مختلف الأسواق. كذلك تلعب العوامل الاقتصادية –الاجتماعية دورا هاما في تحديد نوع السلع المطلوبة وأي كان هذا العامل، فأن العامل الرئيسي هو الجودة بالدرجة الأولى والسعر في المرتبة الثانية والجودة تتمثل هنا بجودة المنتج من ناحية كونه صالحاً ويتمتع بالصفات الممتازة والتغليف الجيد ويلي عامل الجودة السعر خاصة لفئات الدخل المرتفع وتشير البيانات أن الطلب على منتجات الأعلاف في زيادة مستمرة.

د- أهداف المشروع

١.توفير الأعلاف للمساهمين بالجمعية والمستفيدين من خدماتها بأسعار تعاونية

٢.تحقيق عوائد مالية للجمعية ومنسوبيها.

٣.تغطية جزء من الطلب المحلي على منتجات الأعلاف.

٤.ادخال أنواع وأصناف جديدة تطلبها الأسواق خصوصا ما يحقق منها عائد أعلى أو يتميز بالميزة النسبية للمدينة المنورة .

٥.خلق فرص عمل في المناطق الأقل نموا.

إن مثل هذه المشاريع تعد من المشاريع الهامة والقليلة ويمكن اعتبارها من المشاريع الريادية التي تحتاج إلى تدريب الكوادر والعمال قبل البدء بتنفيذ المشروع ويمكن أن يؤدي هذا المشروع إلى فتح آفاق جديدة في تشغيل الأيدي العاملة، علما بان هذا المشروع لا يحتاج إلى مساحات كبيرة ويمكن الاستفادة من النمو المطرد في أسواق المدينة المنورة والميزة النسبية لها.

هـ - وصف المنافسة

بالرغم من ان المنافسة كبيرة فان حجم المنافسة الفعلية ضمن هذا النمط من المشاريع يعتمد أساسا على الموقع المناسب للمشروع وتوفر الأعلاف بأسعار تعاونية ويتميز المشروع بوجود عملاء جاهزين يتجاوز عددهم أكثر من ٤٠٠٠ مربي .

ز- كمية ونوع الطلب

بنظرة تحليلية الى و اقع سوق الأعلاف بالمدينة المنورة والمراكز والقرى المحيطة بها نجدها تسطيع استيعاب المزيد من الراغبين في دخول سوق العمل ويتضح ذلك مما يلي:-

١- وجود الفرص الاستثمارية في منطقة عمل المشروع المقترحة كونها ذات قوة شرائية عالية ونمط استهلاكي كبير.

٢- ارتفاع النمو السكاني بالمدينة المنورة وبالتالي ارتفاع الطلب على منتجات المشروع في المنظور القريب.

ح- طبيعة العملاء

يستهدف المشروع المربين المساهمين بالجمعية والمستفيدين من خدماتها بالمدينة المنورة والمراكز المحيطة بها

٤/٢ ملخص المشروع

جدول ١ ملخص المشروع

اسم المشروع	مشروع بيع وتوزيع الأعلاف
موقع المشروع	المدينة المنورة – منطقة المدينة المنورة
منتجات المشروع	خدمات زراعية
اجمالي الأيدي العاملة	عامل
التكاليف الرأسمالية	ريال سعودي
فترة الاسترداد رأس المال	سنة

تقدر التكاليف الرأسمالية التقديرية للمشروع ريال سعودي ومعظمها في الإنشاءات والآلات والمعدات والمركبات وسيتم تمويل ما نسبته ١٠٠٪ من تكاليف المشروع عن طريق التمويل الذاتي، وبالرغم من ارتفاع الكلفة الاستثمارية للمشروع فانة يوفر فرص عمل مناسبة تتناسب وحجم الاستثمار وذلك لكون المشروع هو الأول من نوعه على بمركز الفوارة ولا يستطيع المنافسين تغطية الفجوة التسويقية

وتظهر نتائج التحليل المالي أن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع، موجبة مما يعتبر مؤشرا على جدوى المشروع ماليا وكانت نسبة معدل العائد الداخلي أعلى بكثير من المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال مما يعتبر مؤشرا على جدوى المشروع، وتدل المؤشرات المالية الأخرى على أن المشروع مربح مجدي ماليا للمستثمر.

القسم الثالث

تمهيد الدراسة

تمهيد الدراسة

١/٣ التمهيد

لقد حققت الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية العديد من الفوائد خاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التي عملت على توفير مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية والمساهمة في ثبات أسعار السلع والخدمات وتوفير هذه السلع والخدمات خاصة في القرى التي أنشئت بها جمعيات تعاونية.

وقد سعت المملكة لنشر الجمعيات التعاونية الزراعية التي يقوم بتكوينها المواطنون بهدف الحصول على السلع الكاملة الصنع أو الخدمات اللازمة لاشباع حاجاتهم مباشرة عن طريق شرائها جملة أو عن طريق صنعها بأنفسهم ثم بيعها للأعضاء وغير أعضاء وتوزيع الربح الناتج على الاعضاء بشكل عائد بنسبة مشتريات كل عضو.

وتنحصر أهداف الجمعيات التعاونية في تخفيض أسعار السلع عن طريق توفيرها من مصادرها المباشرة بأسعار الجملة أو حتى القيام بإنتاجها، وتقريب المسافة بين المنتج والمستهلك وذلك بإلغاء أو التقليل من دور التجار والوسطاء وتخليص أعضاء من استغلال هؤلاء الوسطاء والذين يسعون إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من أرباح عن طريق رفع أسعار السلع الاستهلاكية دون مبرر، أو عن طريق اختالك أزمات الاقتصادية المفتعلة للسلع الاستهلاكية، بالضافة إلى تيسير حصول أعضاء على السلع اللازمة لهم دون مشقة وبأسعار أو الرسوم المناسبة، وتوجيه وتبصير أعضاء المتعاونين بالسلع الجيدة بعيدا عن الدعايات المضللة.

وبناء على طلب المربين بمنطقة المدينة المنورة ضرورة تأسيس جمعية للثروة الحيوانية تقوم بتوفير الأعلاف للمربين والاستفادة من مميزات الشراء الموحد وإعادة بيعها على المساهمين فيها والمستفيدين من خدماتها بأسعار تعاونية لمحاربة ظاهرة الاحتكار خاصة مع عدم وجود مصانع اعلاف بنطاق عمل الجمعية.

٢/٣ الفجوة العلفية بالمملكة العربية السعودية

تشـهد المملكة العربية السـعودية حاليا زيادة الطلب على كافة منتجات الغذاء بصـفة عامة والمنتجات الحيوانية بصفة خاصة نتيجة تأثير العديد من المتغيرات في حياة المواطن السعودي ومنها زيادة متوسطات الدخول الفردية الحقيقية والارتقاء بالمسـتويات الحياتية (الصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية)، وما تبعه من انفتاح حضاري وإعلامي على العالم وإدراك أهمية البروتين الحيواني في التغذية، الى جانب معدلات زيادة سكانية مرتفعة (٢,٩ % عام ٢٠١١).

والعالم بأسـرة يواجه مشـاكل نقص انتاج الغذاء ومخزوناته نتيجة للتغيرات المناخية (الجفاف والتصحر والفيضـانات ...) والحروب الى جانب قيام الدول الكبرى اسـتخدام فوائض الغذاء لديها في انتاج الوقود الحيوي، وتواجه المملكة مشاكل محلية من أهمها، ندرة الموارد المائية والظروف المناخية الصحراوية الجافة للسـعودية، وتبني سـياسـات مائية تهدف لتحقيق" الأمن المائي" مما تسـبب في انخفاض الإنتاج الزراعي في المحاصيل المستهلكة للمياه وعلى قائمتها الحبوب والأعلاف، بما يوحي بأننا فعلا متوجهين لأزمة غذائية....

إن ارتفاع الطلب على المنتجات الحيوانية المختلفة زاد من الطلب على الأعلاف الحيوانية ولايكفى المنتج المحلى منها على تغطية الطلب عليها مما دعي حكومة خادم الحرمين الشـريفين للتدخل وطرح سـياسـاتها الرشـيدة لتقليص هذه المشـكلة والحد من آثارها على المواطن السـعودي حيث قامت بتشـجيع المسـتثمرين على إقامة المزيد من مشـروعات الثروة الحيوانية والداجنة والسـمكية ومنحهم التراخيص والأراضـي والقروض، الى جانب دعم مباشر ومستمر لمدخلات الإنتاج وخاصة الخامات العلفية باعتبار ان الأعلاف تعد أهم مدخلات الإنتاج في مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية بالمملكة، وتتراوح تكلفة التغذية ما بين ٦٠ % - ٧٥ % من إجمالي تكاليف التشـغيل في تلك المشـروعات، ويعتبر الطلب على الأعلاف طلبا مشـتقا من الطلب على المنتجات الحيوانية النهائية المختلفة من لحوم مواشـى ودواجن واسـماك وألبان وبيض وخلافة. كما تقوم الحكومة بتوفير البنية الأساسية لخدمة هذه المشروعات بتنفيذ مشروعات توفير الطاقة والمياه والطرق، و إنشـاء الأسـواق المركزية والمسـالخ الآلية المركزية وتوفير الخدمات البيطرية والإرشـادية وخلافة.... كما شجعت الاستثمار الزراعي في الخارج واستيراد الأعلاف.

والمراعي الطبيعية بالمملكة تعد المصـدر الرئيسـي لتغذية قطعان حيوانات اللحم في البادية، إضـافة إلى محاصيل الأعلاف الخضراء من البرسيم والأعلاف الخضراء الأخرى، والحبوب العلفية المنتجة محليا سواء

المستخدم منها في الصورة الخام أو الداخلة في تصنيع الأعلاف المركزة المنتجة محلياً، بالإضافة إلى مخلفات قطاعي الزراعة والصناعة التي تستخدم مباشرة في تغذية الحيوانات أو في تصنيع الأعلاف المركزة.

إن إنتاجية المراعي بالمملكة تبلغ حوالي ٢٠,٧ مليون طن مادة جافة رعوية يبلغ منها الإنتاج الرعوي المأكول والمتاح لحيوانات الرعي حوالي ١٠,٣٥ مليون طن سنويا (٥٠٪ من طاقتها الرعوية المتاحة) تكفى لتغذية حوالي ٢,٣ مليون وحدة حيوانية (٥٠٪ من حيوانات المملكة) الأ ان تدهور حالة هذه المراعي كنتيجة للرعي الجائر ادت الى تقليص هذا المورد الطبيعي والمتاح الفعلي لحيوانات الرعي لا يتجاوز ٤,٧ مليون طن تكفى حوالي ١,٠٣ مليون وحدة حيوانية فقط، ومنة يتضح ان مراعى المملكة الطبيعية لا تفي بتوفير الاحتياجات الغذائية لحيوانات البادية والحيوانات خارج الزمام، وأن هناك فجوة تقدر في مجموعها بحوالي ٧٣٠ ألف وحدة حيوانية، بذلك تقدر درجة الاكتفاء الذاتي في المراعي الطبيعية في المملكة بحوالي ٧١٪، وتواجه كافة مناطق المملكة فجوة في أعلاف مجترات البادية والحيوانات خارج الزمام بدرجات متفاوتة، وتزيد الفجوة نسبيا في مناطق الرياض والقصيم والمنطقة الشرقية ونجران، هذه الفجوة يتم تغطيتها من خلال جرعات علف إضافية من مصادر علفية خارجية مثل الشعير أو الذرة أو الأعلاف المركزة الأخرى.

وقد بلغ انتاج الأعلاف الخضراء بالمملكة حوالى ٣مليون طن علف اخضر (حوالي ١٠٢ ألف هكتار برسيم أنتجت حوالي ٢ مليون طن، وحوالى ٦٠ ألف هكتار محاصيل اعلاف اخرى أنتجت حوالي ١٠٢١ ألف طن علف اخضر) ويتركز معظم انتاج الأعلاف الخضراء منطقة الرياض (٤٧,٧٪) ثم القصيم (١١,٣ ٪)، ثم الجوف (٩,١٪).

وفى ضوء استخدام الحبوب المنتجة في المملكة في تغذية الإنسان بصفة اساسية فيتضح ان استخدامها في تغذية الحيوان ضئيلة وبالتالي لا يمكن حسابها ضمن مكونات الموازنة العلفية في المملكة ومنة يتضح ان المادة الجافة المتاحة من المراعي والأعلاف الخضراء حوالي ٧,٦٨ مليون طن، منها حوالي ٤,٧ ملايين طن من المراعي الطبيعية، وحوالي ٢,٩٨ ملون طن من الأعلاف الخضراء المزروعة ولكن في غضون سنوات قليلة ستتوقف زراعة محاصيل العلف الخضراء حيث تدرس هيئة الخبراء في مجلس الوزراء حاليا (عام ٢٠١٤) إيقاف زراعة الأعلاف الخضراء في المملكة تدريجيا على مدى السنوات الثلاث المقبلة حتى إيقافها تماما والاعتماد على الاستيراد من الخارج وتوفير مصادر بديلة محليا و إقرار استراتيجية وطنية للأعلاف لمدة خمس سنوات (٢٠١٥م – ٢٠٢٠م)تركز على توفير أعلاف للمملكة تتماشى مع سياسة الدولة في المحافظة على الموارد المائية ومنع استنزافها وتوفير أكثر من ستة مليارات متر مكعب سنويا من المياه. وأوصت

الاســـتراتيجية بدعم الاســـتثمار في صـــناعة الأعلاف للاســـتفادة من تقديم أعلاف متكاملة تؤدي إلى توفير الاستهلاك وزيادة معدلات الإنتاج وسد الفجوة الناجمة عن خفض استيراد الشعير وتدهور المراعي و انحسار زراعة الأعلاف الخضراء محليا

في عام ٢٠٠٨ بلغ إنتاج الأعلاف المصـنعة سـنويا من ٣٨ مصـنع في مختلف انحاء المملكة حوالي ٣,٠٢ مليون طن، منها حوالي ٢,٠٧ مليون طن أعلاف الدواجن (٦٨,٧٪) وحوالي ٨٣٦,٢ألف طن من أعلاف المجترات (٢٧,٧٠٪)، وحوالي ١١٠,٣ ألف طن من أعلاف الأسـماك والأعلاف الأخرى (٣,٦٪)من إجمالي إنتاج الأعلاف عام ٢٠٠٨. وتتركز مصانع إنتاج الأعلاف المركزة في المملكة منطقة الرياض (١٧ مصنع)، ٧ و مكة المكرمة (٧) و المنطقة الشرقية (٥)، و القصيم (٣). وتستورد المملكة حوالي ٨٠,٢ ٪ من جملة الخامات العلفية المطلوبة لتشغيل هذه المصانع وتوفير حوالي ١٩,٨ ٪ من مصادر داخلية.

و المشـكلة في عدم كفاية الطاقات الإنتاجية للأعلاف المركزة لا تخص مشـروعات الإنتاج الداجنى (تشـكل ٦٨,٧٪ من إجمالي الإنتاج الكلى بالمملكة عام ٢٠٠٨) فهى مكتفية ذاتيا خاصـة في المشـروعات الإنتاجية الكبيرة والمتوسـطة والتي توفر احتياجاتها من الأعلاف من خلال مصـانع أو وحدات إنتاج خاصـة بها، ولكنها تخص توفير الأعلاف المركزة للمجترات بأنواعها(أبقار، أغنام، ابل) واللازمة لتغطية الفجوة العلفية المقدرة بحوالي ٣,٠٦ مليون طن اعلاف مجترات سنويا، منها حوالي ٩٤,٤ ألف طن أعلاف أبقار (٣,١٪) وحوالي ٢,٦٥ مليون طن أعلاف أغنام (٨٦,٥٪)و حوالي ٣١٩,٨ ألف طن اعلاف إبل (١٠,٤٪). ويقدر البعض ان حجم سـوق الأعلاف (الشـاغر عام ٢٠١٣) يقارب نحو ٩ مليون طن / سـنوياً الى جانب ان معدلات الطلب على المنتجات الحيوانية متنامي بمعدل ٥٪ سـنويا بما يؤكد زيادة هذه الفجوة مسـتقبلا خاصـة عند التفعيل الكامل لإسـتراتيجية المملكة لتحقيق "الأمن المائي" ووقف إنتاج القمح والأعلاف الخضـراء نهائيا بهدف المحافظة على المياه وترشيد استخداماتها بما يزيد الاعتماد على الاستيراد من الخارج لتدبير معظم احتياجات المملكة من الخامات العلفية اللازمة لتغذية حيواناتها سـواء من الأعلاف المركزة او المالئة على حد سـواء وكذلك التوسع في إنشاء مصانع جديدة للأعلاف المركزة والمتكاملة.

و بالرغم من دعم الدولة لنشـاط تصـنيع الأعلاف المركزة والمتكاملة تصـنيف بعض مدخلات الأعلاف بانها خزن استراتيجي للسعودية و بناء على توصية خادم الحرمين عام ٢٠١١ م. ودعم صندوق التنمية الصناعية لإقامة و إنشـاء مصـانع الأعلاف لا زال قطاع الأعلاف ضـمن قائمة الانتظار في قوائم رجال الأعمال والمستثمرين وتشير الإحصاءات عام ٢٠١١ بان عدد التراخيص المبدئية لإنشاء مصانع الأعلاف وصل عددها الى ما يقارب ٦٠ تصريح ولكن غياب المستثمر الحقيقي ادى الى عدم إنشائها مما دعي الحكومة لإطلاق عدد

من المبادرات ابرزها مبادرة (الزراعة بالخارج) و مبادرة (استيراد الأعلاف الجاهزة من الخارج) و تصنيفها من الدعم الوطني رغم استنز افها من ميز انيه الدولة الشيء الكثير.

وهناك فرص لتقليص الفجوة العلفية بالمملكة من خلال تفعيل برامج تنمية مستدامة تعمل على تحقيق ما يلى:

١- باعتبار ان المراعي الطبيعية بالمملكة هي المصدر الأساسي للموارد العلفية للمجترات فلا بد من صيانتها وتنميتها لزيادة كميات الأعلاف المتاحة بها للمجترات على مدار العام.

٢- الاستفادة القصوى من المخلفات الزراعية في إنتاج أعلاف متكاملة (خاصة مخلفات ٢٥ مليون شجرة نخيل من سعف النخيل وكذا مخلفات تصنيع التمور من نوى بلح –وتمور غير صالحة للتصنيع – ودبس).

٣- استنباط سلالات نباتية (شجرية وشجيريه وحصوليه ومستدامة) عالية الجودة والإنتاجية وتتحمل الملوحة والجفاف.

٤- تحسين الأحوال الوراثية (انتخاب –تهجين ....) والبيئية (اعلاف وتغذية ورعاية تناسلية وصحية .....) للحيو انات في البادية بما يضمن سرعة نموها وارتفاع معدلات التحويل الغذائي بها وزيادة انتاجيتها.

٥- تشجيع الاستثمارات في مختلف مجالات تصنيع الأعلاف المركبة والتي تحتاج إلى زيادة كبيرة في الوقت الحالي، ودعوة المستثمرين للمسارعة في انشاء مصانع الإعلاف وتنويع مصادر الخامات العلفية اللازمة لها واستخدام البدائل المختلفة بما يضمن انتاج اعلاف عالية الجودة ومستدامة ورخيصة.

٦- دعم البنية الأساسية لهذا الإنتاج وتشجيع مربي ومنتجي الماشية على تنمية استثماراتهم لزيادة طاقة القطاع الإنتاجية وتشجيع تصنيع واستهلاك الأعلاف المركزة وتفعيل الإستر اتيجية الوطنية للأعلاف بما يساعد على توفير مدخلات إنتاج محلية تحافظ على مصادر المياه وتكلفة تحليتها.

٧- تأمين وضمان توفر المواد الأولية اللازمة لتغذية الحيوان في إطار المخزون الإستر اتيجي للغذاء.

٨- تنظيم برامج الإرشاد الزراعي للتوعية بأهمية استهلاك الأعلاف المركزة والجو انب الاقتصادية والغذائية ضمن تركيبة الأعلاف المستهلكة وبناء قاعدة معلومات فيما يتعلق باللحوم الحمراء في المملكة وتشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي نحو الاستثمار في الوحدات الإنتاجية الكبيرة مثل إقامة الشركات المساهمة في مو اقع التنمية الإقليمية بالمملكة ذات الميز النسبية والتنافسية في مجال تربية و إنتاج الماشية.

٩- تشجيع وتحفيز الشركات الزراعية القائمة لإدخال الحيوان ضمن استثماراتها في المشاريع الحديثة بغرض إيجاد قنوات إضافية لتوفير اللحوم الحمراء.

١٠- وضع السياسات النقدية والمالية التي تشجع القطاع المصرفي على تمويل الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية خاصة في مجال إنتاج اللحوم الحمراء، بما في ذلك سياسات الضمانات المقدمة مع الأخذ في الاعتبار التركيبة الراهنة لمؤسسات القطاع والتي يغلب عليها الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

١١- ضرورة معالجة مشكلات مشاريع الإنتاج الحيواني القائمة خاصة مشاريع تربية و إنتاج الحيوان المتعثرة، ووضع البرامج المناسبة لتنسيق استثماراتها في صورة اقتصادية تمكنها من الاستمرار مثل تحويلها إلى جمعيات تعاونية، وتقديم الدعم والتسهيلات لها.

١٢- إجراء الدراسات المتخصصة للتعرف على الأسواق الخارجية المتخصصة في مجال إنتاج اللحوم الحمراء بغرض تنويع مصادر الاستيراد مع الحفاظ على جودة المنتجات المستوردة والاستفادة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع الدول المصدرة لهذه اللحوم التي تمثل مصدراً دائماً في التعامل معه لتوفير هذه المنتجات بالمميزات الاقتصادية التي يمكن تبادلها بين الطرفين في إطار المصلحة المشتركة.

١٣- تفعيل دور الاستثمارات الحكومية المشتركة بين المملكة والدول الأخرى في مجال الثروة الحيوانية و إنتاج اللحوم الحمراء والتوجه نحو الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار الخارجية في هذا المجال من خلال الاستثمار المباشر في مجال تربية و إنتاج اللحوم الحمراء وتشجيع الاستثمار الخارجي عبر الشركات المساهمة في مجال إنتاج اللحوم الحمراء في إطار مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج.

١٤- حظر تصدير الماشية واللحوم الحمراء نظراً لوجود دعم تقدمة الدولة ولابد أن يصب في صالح استهلاك المواطن من اللحوم الحمراء.

ومن أهم المؤشرات على أن الاستثمار في قطاع تصنيع الأعلاف بالمملكة هو استثمار مثمر وناجح التوسعات التي تجريها شركة أراسكو لزيادة انتاجها السنوي من ١,٨ مليون طن الى ٤ مليون طن من الأعلاف المركبة لتغطية احتياجات ٣٥٪ من مختلف قطاعات الثروة الحيوانية بالمملكة وستخصص ٧٥٪ من طاقتها لإنتاج ٣ ملايين طن من العلف المركب الكامل للماشية الذي تسوقه الشركة كبديل اقتصادي للشعير والأعلاف الخضراء، فيما سيخصص مليون طن للوفاء بحاجات العملاء في قطاعات الدواجن والأبقار والأسماك بما يعزز القدرة التنافسية للشركات المتوسطة والصغيرة في قطاع الثروة الحيوانية، التي لا تستطيع الاستثمار في صناعة الأعلاف ومن أمثلتها المشروع محل الدراسة .

القسم الرابع
دراسات الجدوى

٤/١ دراسة الجدوى التسويقية

تُعتبَر دراسة الجدوى التسويقية (دراسة السوق) جزءا من دراسة الجدوى التفصيلية لهذا المشروع، وقد تم من خلالها التعرف على فرص نجاح المشروع أو فشله في تقديم خدماته ومدى قدرته في الاستمرار ومواصلة العمل وقد تم الاعتماد في الدراسة التسويقية على الإجراءات التالية: -

٤-١-١ دراسة الطلب على خدمات المشروع من حيث الزمان

تزخر منطقة المدينة المنورة بموارد طبيعية من أهمها الثروة الحيوانية الموجودة بالمدينة المنورة والقرى والهجر التابعة لها ولا غرو في ذلك إذا علمنا انها تحتضن اعداد هائلة من الثروة الحيوانية بالإضافة لوجود عدد من المحميات الطبيعية كمحمية شرعان الطبيعية التي تهدف لإعادة التوازن بين النظم البيئية ووفق الرؤية الاستراتيجية للجمعية فإن نطاق عمل المشروع سيكون سلة غذاء ليس على المستوى الداخلي فقط بل الخارجي فالطلب على الخدمات التي سيقدمها المشروع سيكون على مدار العام وسيزداد في المواسم.

٤-١-٢ دراسة الطلب على خدمات المشروع من حيث المكان:

من خلال المسح الميداني للموقع المقترح للمشروع فقد لوحظ افتقار المدينة المنورة محل الدراسة لمثل تلك المشاريع وتركز الجهود على جلب الاعلاف بواسطة عدد من التجار من خارج المنطقة (جدة والمدينة وينبع) وتحمل المربين لتكاليف عالية ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة لأنشاء هذا المشروع القادر على توفير الاعلاف المدعومة للمربين بأسعار تعاونية ومستوى الطلب مرتفع على مثل هذه المشاريع.

٤-١-٣ دراسة المنتج

تتمثل المنتجات في الاعلاف التي تنتجها المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وكذلك الاعلاف التي تنتجها مصانع الاعلاف الأخرى المستوردة من خارج المملكة والتي يحرص كافة المربين على الحصول عليها للحفاظ على الثروة الحيوانية التي تدر عليهم دخل سنوي مرتفع لهم وقد تبين حاجة المنطقة الماسة لأنشاء هذا المشروع.

٤-١-٤ المستهدفون

المستهدفون من انشاء هذا السوق هم المربين بمنطقة المدينة المنورة والمراكز المحيطة بها.

٤-١-٥ المنافسة

المنافسة ضعيفة حيث لا يوجد مشروع مثيل كما ان أغلب الخدمات المقدمة حالياً تتم بواسطة عدد من التجار بصورة احتكارية.

٤-٢ دراسة الجدوى الفنية للمشروع

٤-٢-١ معايير اعداد الدراسة الفنية للمشروع

تم الاعتماد في اعداد الدراسة الفنية لهذا المشروع على المعايير التالية

- الاستفادة من دراسات سابقة في هذا المجال.
- الاستعانة بأراء الخبراء الفنيين.
- المراجع العلمية والشركات الصانعة.
- المعارض والندوات العلمية والتكنولوجية.
- طلب المعلومات والتقديرات السعرية.
- المعرفة المتراكمة والمكتسبة من الزيارات لمشاريع مشابه.

٤-٢-٢ عناصر المشروع

- مستودع لتخزين الاعلاف.
- مكاتب إدارية لقسم المبيعات والمحاسبة.
- سيارات لنقل الاعلاف من مصانع الأنتاج الى مقر المشروع ومن المتوقع حصول الجمعية على دعم عيني من وزارة الزراعة بشاحنة حمولة ٣٠ طن .
- سكن العاملين بالمشروع.

٤-٢-٣موقع المشروع

موقع المشروع المقترح سيكون داخل الكتلة العمرانية بمنطقة المدينة المنورة على مساحة ١٠٠٠ متر مربع وسيكون مرتبط بمواقع تركز الثروة الحيوانية بالمدينة المنورة والمراكز المرتبطة بها ويمكن تطوير المشروع بإقامة نقاط بيع تابعة له منتشرة في نطاق عمل المشروع

٤-٢-٤ التكاليف الاستثمارية للمشروع (التدفقات الخارجة)

تقدر التكاليف الرأسمالية التقديرية للمشروع ريال سعودي ومعظمها في الإنشاءات والآلات والمعدات والمركبات وسيتم تمويل ما نسبته ١٠٠٪ من تكاليف المشروع عن طريق التمويل الذاتي، وبالرغم من ارتفاع الكلفة الاستثمارية للمشروع فانة يوفر فرص عمل مناسبة تتناسب وحجم الاستثماروذلك لكون المشروع هو الأول من نوعه ولا يستطيع المنافسين تغطية الفجوة التسويقية

٤-٢-٥ التكاليف التشغيلية السنوية

جدول رقم ٣

البيان	جزئي	كلي
مشتريات الأعلاف		
مصاريف المنافع والخدمات		
مصاريف الإصلاح والصيانة		
مصاريف السيارات		
مصاريف نقل بواسطة ناقلين من خارج الجمعية		
مصاريف تحميل داخل الصوامع		
أجور ورواتب مباشرة مرتبطة بالمشروع		
عمولات خاصة بالإعلاف		
مطبوعات		
مصروفات أخرى للمشروع		
اجمالي التكاليف التشغيلية السنوية		

من المتوقع زيادة المصروفات التشغيلية بواقع ١٠ % سنويا

٤-٢-٦ البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع:

سوف يستغرق تنفيذ المشروع ٦ شهور من تاريخ استئجار الموقع

٤-٣ الدراسة الإدارية والتنظيمية للمشروع

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى وضع هيكل تنظيمي وإداري محكم لإدارة المشروع لضمان تحقيق أهدافه حيث يشمل على:-

٤-٣-١ الهيكل التنظيمي والإداري للمشـــروع ويشـــمل التنظيم الإداري لكل قســـم من الأقســـام الخاصـــة بالمشروع .

٤-٣-٢احتياجات المشروع من القوى البشرية اللازمة والكوادر الفنية ومؤهلاتها والخبرات المطلوبة

٤-٣-٣ تحديد صلاحية المسئولين الرئيسين.

٤- ٤ دراسة الجدوى البيئية للمشروع

الهدف الرئيســي من هذه الدراســة هو تقييم الأثر البيئي للمشــروع المقترح لتحديد الأضــرار والمنافع البيئية المتوقعة من المشــروع و أثر البيئة على المشــروع من ناحية أخرى وبناء على المعلومات المزودة لنا بشــأن المواد المستخدمة في المشروع فإننا نؤكد ما يلي: -

١- أن المشروع غير ضار بالبيئة.
٢- لن تؤثر البيئة على المشروع.

٤-٥ دراسة الجدوى المالية للمشروع

جدول رقم ٤ يوضح إيرادات المشروع المتوقعة من عام ٢٠٢١ حتى ٢٠٣٠م

إيرادات المشروع	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	الإجمالي
مبيعات الأعلاف											
إيرادات نقل											
إيرادات أخرى											
اجمالي الايرادات											

- استخرجت بعض البيانات المستخدمة في الدراسة من واقع القوائم المالية السابقة لعدد من الجمعيات المثيلة التي تعمل في هذا المجال .

جدول رقم ٥ ملخص التكاليف الرأسمالية والاضافات والاستهلاكات

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
مجموع الأصول الثابتة										
الاستهلاك السنوي										
الاستهلاك المتراكم										
مجموع الإضافات										
صافي القيمة الدفترية										

تكاليف التجهيزات والمصاريف الرأسمالية والاستهلاكات

البند	التكلفة	نسبة الاستهلاك	نسبة الاضافة
مركبات ووسائط نقل			
تحسينات في أماكن مستأجرة			
الإجمالي			

جدول رقم ٦ يوضح المصاريف التشغيلية المتوقعة للمشروع

الوصف	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	الإجمالي
مواد											
مصاريف المنافع الخدمية											
مصاريف الصيانة											
مصاريف سيارات											
مصاريف نقل											
مصاريف تحميل											
الرواتب المباشرة											
عمولة المجلس											
مطبوعات											
مصاريف أخرى											
الاجمالي											

جدول رقم ٧ قائمة الدخل الشامل المتوقعة

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	الإجمالي
الإيرادات											
مصاريف تشغيلية											
مجمل الربح /الخسارة											
هامش مجمل الربح											
الرواتب غير المباشرة											
مصاريف ادارية											
اجمالي ت غير المباشرة											
الدخل قبل الزكاة											
استهلاك الأصول											
الدخل قبل الضرائب											
الزكاة الشرعية											
صافي الربح											
معدل العائد											
الاحتياطي النظامي											
أرباح المساهمين											
الخدمة الاجتماعية											
الأرباح المرحلة											
صافي التدفقات											

القسم الخامس

أسس ومعايير الدراسة

٤-١ مصادر وطرق جمع البيانات وتحليلها

اعتمدنا في اعداد هذه الدراسة على مصادر البيانات التالية: -

أ- المصادر التاريخية: وتشمل ما تيسر الحصول عليه من الوثائق والمطبوعات والنشرات الإحصائية التي أصدرتها الهيئات الحكومية والجهات ذات متعددة الأغراضقة في المملكة العربية السعودية.

ب- المصادر الميدانية: وتشمل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مصادرها الأساسية عن طريق المواجهة أو المراسلة أو بأي طريقة أخرى.

ج- تبويب البيانات: تم تبويب البيانات التي تم الحصول عليها حسب المعايير التالية: -

- التبويب الزمني: حيث تم فرز البيانات الى مجموعات على أساس وحدة زمنية (سنة هجرية).
- التبويب الجغرافي: حيث تم فرز البيانات الى مجموعات على أساس وحدة جغر افية واحدة (المملكة العربية السعودية).
- التبويب الكمي: حيث تم فرز البيانات الى مجموعات على أساس وحدات كمية.
- التبويب الوصفي: حيث تم فرز البيانات الى مجموعات على أساس الصفات المشتركة.

٤-٢ المعايير التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار

- لقد تم اتخاذ قرارنا بجدوى انشاء المشروع وفقا للمعايير التالية: -
- الدراسات التسويقية للمشروع.
- الدراسات الفنية للمشروع
- الدراسات المالية والتمويلية للمشروع.
- المؤشرات المالية وتحليل الحساسية.
- ملخص القرار الاستثماري

٤-٣ الآثار غير المالية (الاثار الاجتماعية للمشروع)

- توفير فرص العمل للمواطنين من سكان المنطقة
- الحفاظ على الثروة الحيو انية بالمدينة المنورة والتي تتميزبها عن باقي مناطق المملكة.

القسم السادس
النتائج والتوصيات

١/٦ أهمية الدراسة

إن الاهتمام بدراسات الجدوى يرجع لكونها وسيلة تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية ولقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز أهمية دراسات الجدوى من خلال تأصيل الجوانب النظرية فيما يتعلق بتقييم المشروعات الاستثمارية والكشف عن دورها في اتخاذ قرار تمويلها ولقد استطعنا أن نتوصل للنتائج التالية:

١. إن إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري هي في الأصل سلسلة من الدراسات المترابطة والمتكاملة لجوانب مختلفة في المشروع، منذ ظهوره كفكرة إلى حين الوصول إلى القرار النهائي بقبوله أو رفضه، وإنجاز هذه الدراسة يتوقف على مدى توافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع وعلى وجود فريق عمل متخصص يمتلك خبرات ومهارات متنوعة في إعداد مثل هذه الدراسات.
٢. تعتبر دراسات الجدوى ضرورية لكل المشروعات باختلاف أحجامها وأنواعها، إذ يمكن القيام بها لمشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو عند الإحلال والتجديد أو رغبة في التطوير التكنولوجي، ويتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم المشروع وطبيعته وحجم الأموال المستثمرة فيه.
٣. تمثل الدراسة التسويقية أولى وأهم مراحل الدراسات الخاصة بجدوى المشروع، والتي يجب أن تثبت وجود فجوة تسويقية بين الطلب والعرض للمخرجات المتوقع للمشروع إنتاجها، وأنها فجوة يتوقع استمرارها، ويشكل حجم المبيعات المتوقع والمتحصل عليه من هذه الدراسة أساسا تنطلق منه الدراسة الفنية والهندسية في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع، وطريقة الإنتاج المناسبة، والجوانب الفنية الأخرى.
٤. إذا كانت التقديرات الخاصة بالإيرادات المتوقعة من المشروع تعتمد بشكل أساسي على الدراسة التسويقية، فإن تقديرات التكاليف الاستثمارية تعتمد على الدراسة الفنية.

٥. إن قرار إنشاء مشروع استثماري يحتاج إلى التأكد من مدى توافر مصادر التمويل وبتكلفة مقبولة اقتصاديا، وأن يتناسب العائد المتوقع من الاستثمار مع المخاطر المصاحبة له، ومع تكلفة الحصول على الأموال وكذا تكلفة الفرصة البديلة.

٦. يعتبر البعد البيئي من أهم المعايير الحاسمة في قرار تنفيذ المشروعات الاستثمارية وخاصة الصناعية منها، ويهدف تقييم الأثر البيئي إلى التأكد من عدم وجود آثار بيئية ضارة ناتجة عن تنفيذ المشروع المقترح بدرجة غير مقبولة، وأنها غير قابلة للامتداد في الآجال الطويلة.

٧. يمكن القيام بعملية التقييم للمشروعات الاستثمارية على المستويين التاليين:

أ- التقييم المالي أو التجاري: ويعكس وجهة النظر الخاصة للمستثمر، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ويعتمد على استخدام الأسعار السوقية في عملية التقييم.

ب- التقييم الاقتصادي والاجتماعي: ويعكس وجهة نظر المجتمع ككل، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الرفاهية الاقتصادية، ويعتمد على استخدام الأسعار الاقتصادية التي تعكس التكلفة الحقيقية، كما يأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمشروع.

٨. تعتمد عملية التقييم المالي على مجموعة من المعايير المرتبطة بهدف الربحية التجارية والتي تفترض وجود حالة التأكد بالنسبة للمستقبل، والتي تعتبر حالة بعيدة عن الواقع لأن القرار الاستثماري يخضع لمجموعة من المتغيرات يصعب التنبؤ بسلوكها بشكل مؤكد، كما أنه يتم اتخاذه في ظل مخاطر محسوبة، ولا يمكن تجنبها كلية وتساهم دراسات الجدوى كأداة فعالة في اتخاذ القرار الاستثماري في ظل هذه الظروف، وذلك بتقييمها والحد من آثارها على العائد الاقتصادي المتوقع.

٩. تظهر أهمية دراسة الجدوى بوصفها كمستند يثبت ربحية المشروع الاستثماري، وجدارته الائتمانية، مما يجعلها صالحة للحصول على التمويل المصرفي، وهي بذلك تشكل أحد الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه.

١٠. إن تفعيل دور دراسات الجدوى في عملية صنع القرار الاستثماري والتمويلي يحتاج إلى ضرورة توفير الإعداد العلمي والعملي لمثل هذه الدراسات، والإحاطة بجميع جوانبها، وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة، كل هذا سيسمح بتحقيق درجة معينة من اليقين عند اتخاذ القرار، وفعالية في استخدام الموارد.

٢/٦ النتائج: -

بناء على الدراسة السوقية والفنية والمالية والاجتماعية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١. **على الجهات المعنية التشجيع على تأسيس الجمعيات التي تعنى بالمحافظة على الثروة الحيوانية و إقامة المشاريع التي تحقق أهدافها من خلال مجموعة من الحوافز والمساهمات المالية والإدارية.**
٢. **لوحظ أن معدلات النمو السكاني في المملكة تتزايد بشكل ملحوظ، حيث كانت نسبة النمو السنوية تتراوح ما بين ٢-٣٪ ويتوقع خبراء التنمية والسكان ارتفاع عدد السكان خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة قد تزيد عن ٣١ %، ليصبح عدد السكان في سنة ٢٠٢٥ ما يتجاوز٣٥ مليون نسمة وهو ما يؤثر بالأيجاب على الطلب على المنتجات التي يستهدف المشروع الحفاظ عليها.**
٣. **ارتفع متوسط الدخل الفردي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠١٠ بشكل ملحوظ، إذ كان في سنة ٢٠٠٠ (٣٤٥١١ ريال) ووصل في سنة ٢٠١٠ إلى (٥٩١٣٧) ريال وهو ما يؤثر على المنتجات التي يستهدف المشروع الحفاظ عليها.**
٤. **قدرت الايرادات السنوية للمشروع خلال السنة الأولى من عمر المشروع مبلغ ريال ومن المتوقع ان تشهد هذه الإيرادات تقلبات لتصل في السنة الأخيرة من عمر الدراسة الى ( ) ريال.**
٥. **وجد أن المشروع المقترح سيحقق بإذن الله عائداً اجمالياً مرتفعاً بلغت قيمته ريال.**
٦. **وجد أن المشروع المقترح سوف يتمكن من استرداد رأس المال خلال فترة قصيرة نسبيا .**
٧. **سيتم تشغيل أيدي عاملة سعودية الآمر الذي سيكون ذو جدوى اجتماعية في المساهمة من التخفيف من البطالة وإضافة قيمة محلية إلى سوق العمل السعودي وفقا لرؤية المملكة بالعمل على توطين الوظائف في مختلف القطاعات.**

٣/٦ التوصيات: -

وبناء على نتائج التحليل المالي، وبالنظر إلى ان معدل العائد الداخلي للمشـــروع أعلى من معدل الخصـــم تم التوصـــل إلى أن فكرة تأســـيس الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية بمنطقة المدينة المنورة والمشـــاريع التي تخدم أهدافها مربحة ومجدية اقتصـــاديا حيث أن صـــافي القيمة الحالية للمشـــروع موجبة و أيضـــا يقوم المشـــروع بتوفير فرص عمل لأبناء المدينة المنورة بشـــكل مباشـــر وتســـاهم في في تعزيز الناتج القومي من خلال التقليل من الأثار الاقتصادية لفجوة الأعلاف بالمملكة كما تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.